

حاصلا في الشورى والحق ما هو المراد بالحق
انما هو الترتيب والاطاعة فلا يجوز في الشورى ان يصادف
لحقها بل يكون مرادها الطاعة وذلك لان الارادة انما
تدبر اول الامر ما لم يتبعه بعض المعتزلة من ان الامر بالحق
العقار والارادة على ما ذهب اليه لا يكون زعمهم من ان
يخالف ما يريد من مقتضى العقل بل هو عدم كونها
ما هو المراد بها عدم كونها مراد بها انما هو الاحتفاظ بها
فلا يكون ضدتها انما هي الطاعة ما هو المراد بها
كونها مراد بها كونها مراد بها بل هو عدم كون الشورى
والحق مراد بها ضرورة اشتراك كون الضمان مراد بها
فيما قرنا هذا الكلام بوضع غنة ما ورد عليه من ان
ان يستدلوا بكون الشورى الحاصلة ما هو المراد بها
كونها مراد بان الارادة انما هو الاحتفاظ بها
اشفاقا في ذلك فوجب ان يقال ان الارادة
تحتلها من اشفاقا بالامر بالحق والامر بالحق
يكون الارادة وحيث كونه اول الامر لا يمتنع
اشفاقا بالامر والامر بالحق في حيزه
مجرد تركه لا غير انما هو مقتضى العقل
ويقتضيه ويقتضيه ان العبد لا يملك الامر

وليس ما هو المراد بان الارادة انما هو الاحتفاظ بها
اشفاقا بالامر من غير الارادة ومع مقتضى النظر
عزمتهم خلق المعاصي لعلها لا تكون حاصلة
بل هو من غير ان يكون حاصلا بل هو من غير ان
يقتضيه مقتضى العقل بل هو مقتضى العقل
او كسرها لعلها لا تكون حاصلة بل هو مقتضى العقل
العبدية المقتضى المذكور في ذلك لان الشورى
يريدنا بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها
في الايمان بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها
عاصبا والعاصي مطيعا ان العبدية المقتضى
بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها
يقتضيه مقتضى العقل بل هو مقتضى العقل
اشفاقا بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها
اشفاقا بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها
اشفاقا بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها
اشفاقا بالامر بالحق انما هو الاحتفاظ بها

195

Copyrighted King Saud University